

المبحث الثاني

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة
لحديث: «إِذَا دَعَا الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ»

المَطْلَبُ الْأَوَّلُ

سَوَّقَ حَدِيثُ: «إِذَا دَعَا الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ»

عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ:

«إِذَا دَعَا الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ، فَأَبَتْ، فَبَاتَ غَضَبَانَ عَلَيْهَا، لَمَنَّتْهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١).

وفي رواية لمسلم: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، مَا مِنْ رَجُلٍ يَدْعُو امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهَا، فَتَأْبِي عَلَيْهِ، إِلَّا كَانَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ سَاخِطًا عَلَيْهَا، حَتَّى يَرْضَى عَنْهَا» أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ^(٢).

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي (ك: بَدَأَ الْخَلْقَ، بَابُ إِذَا قَالَ أَحَدُكُمْ: آمِينَ وَالْمَلَائِكَةُ فِي السَّمَاءِ، آمِينَ فَوَافَقَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى، غَفَرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ، رَقْم: ٣٢٣٧) وَ(ك: النِّكَاحُ، بَابُ إِذَا بَاتَتِ الْمَرْأَةُ مَهَاجِرَةً فِرَاشَ زَوْجِهَا، رَقْم: ٥١٩٣)، وَمُسْلِمٌ فِي (ك: النِّكَاحُ، بَابُ تَحْرِيمِ امْتِنَاعِهَا مِنْ فِرَاشِ زَوْجِهَا، رَقْم: ١٤٣٦).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي (ك: النِّكَاحُ، بَابُ تَحْرِيمِ امْتِنَاعِهَا مِنْ فِرَاشِ زَوْجِهَا، رَقْم: ١٤٣٦).

المطلب الثاني

سوق المعارضات الفكرية المعاصرة

لحديث: «إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه»

مُحْصَل ما أُورِدَ على الحديث، معارضة واحدة أساسها:
دَعْوَى تَحْيِزِ الْحَدِيثِ لِلرَّجُلِ دُونَ الْمَرَأَةِ، تُصَوِّرُ فِيهِ مَتَاعًا لِقَضَاءِ شَهْوَتِهِ مَتَى
مَا شَاءَ، دُونَ أَنْ يَحَقِّقَ لَهَا الْإِعْتِرَاضَ، وَهُوَ مَا لَا يَجِبُ عَلَى الزَّوْجِ أَنْ يُؤَدِّيَهُ لَهَا،
وَلَا يَلَحِّقَهُ مَا يَلْحَقُهَا مِنْ إِثْمٍ وَارِدٍ فِي الْحَدِيثِ.

وفي تقريرِ هذا الاعتراض على الحديث، يقول (نضال عبد القادر):
«لَقَدْ تَحَوَّلَتِ الْمَرَأَةُ فِي الْفِكْرِ الدِّينِيِّ إِلَى مَتَاعٍ وَجُدَ لَخِدْمَةِ الرَّجُلِ، وَإِشْبَاعِ
شَهْوَاتِهِ وَرَغْبَاتِهِ الدُّنْيَوِيَّةِ وَالْجَنَسِيَّةِ، وَلَمْ يَعُدْ يُنْظَرُ إِلَيْهَا عَلَى أَنَّهَا نَفْسُ إِنْسَانِيَّةٍ، كَمَا
لَمْ يَعُدْ يَحْسَبُ حَسَابًا لِإِحْسَاسِهَا، وَلَا لِحَاجَاتِهَا وَرَغْبَاتِهَا، وَعَلَى الزَّوْجَةِ تَلْبِيَةُ
رَغَبَاتِ الزَّوْجِ الْجَنَسِيَّةِ فِي أَيِّ وَقْتٍ وَفِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ»^(١).
ويقول (ابن قرناس):

«هَذِهِ الْأَحَادِيثُ تُصَوِّرُ الرَّجُلَ وَكَأَنَّهُ سَيِّدٌ مَعْبُودٌ، لَا يَجُوزُ لِلْمَرَأَةِ أَنْ تَمْتَنِعَ
إِذَا مَا رَغِبَ فِي جَمَاعِهَا، وَلَوْ كَانَتْ فِي وَضْعٍ نَفْسِيٍّ أَوْ بَدَنِيٍّ لَا تَسْتَسِيغُ مَعَهُ
الْجَمَاعُ، أَمَّا هُوَ فَلَهُ أَنْ يَمْتَنِعَ عَنِ الْجَمَاعِ مَتَى شَاءَ، وَلِلْمَرْأَةِ الَّتِي يَشَاءُ»^(٢).

(١) «معموم مسلم» (ص/١٨١).

(٢) «الحديث والقرآن» (ص/٣٧٣)، وانظر في نفس الشبهة «قراءة في منهج البخاري ومسلم» لزهير الأدهمي (ص/٢٢٣).

المَطْلَبُ الثَّالِثُ

دَفْعُ الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعاصرةِ

عن حديث: «إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه»

حملُ هذه النصوصِ على إطلاقها ليس مُرادًا للشارع قطعًا، وإعمالُ المُقَيَّداتِ الواردةِ في غيرها من النصوصِ وقواعدِ الشريعة، لِمَن أفتحِ الخطايا المنهجيةَ التي يقع فيها مُنكرو السُّنن؛ هي نفسُ الخطيئةِ التي أودَّت بآربابِ المَقالاتِ البدعيةِ الأولى في مُستنقَعِ الانحرافِ عن الدِّين، كحالِ الخوارجِ مع نصوصِ الوعيد، وحالِ القَدريَّةِ والجبريَّةِ مع نصوصِ القَدَر.

فَمَن تأملَ هذا الحديثَ المُستشكَلَ على وفقِ مَقاصِدِ الشَّرع، أيقنَ أنَّ قائله ﷺ لم يُردِ نفيَ حَقِّ للمرأةِ في بُضعِ زوجها، ولا إثباتَ حَقِّ مُطلقٍ للزَّوجِ في إثباتِها من غيرِ اعتبارٍ لحالِ صاحبتِها!

أين في الحديثِ أنَّ الزَّوجَ يَقضي وَطْرَه في زوجته متى شاء ولو كانت عِيَّةَ مريضةً؟ أو كانت كَثيبةً حزنًا يبلغُ بها درجةَ المَرَض -مثلاً-؟ أو كانت مُشغولةً بأداءٍ واجبٍ يَضيقُ به الوقتُ؟! ونحو ذلك من الأَعذار.

ليس في الحديثِ هذا؛ إنَّما يلحقُ المرأةَ الوعيدُ فيه إذا ما تَمَنَّعت عن زوجها من غيرِ عُذرٍ يُبيح ذلك، ممَّا يُؤوِلُ إلى إضراره، وعلى هذا عَقَّبَ ابنُ حجرٍ

على قول البخاري في تبويبه لهذا الحديث فقال: «باب: إذا باتت المرأة مهاجرة فراش زوجها»، فقال ابن حجر: «أي بغير سبب لم يُجْز لها ذلك»^(١).

ولأن كان الحديث مُعْرِبًا عن عِظَم حَقِّ الزَّوْجِ على زوجته -وهو لا شك أصلُ شرعيٍّ عظيم لتقويم العلاقة الزوجية- فإنَّ المُستَحَقَّ لهذا الحقِّ: إنما هو الزَّوْجُ القائمُ بحقِّ زوجته، لا النَّاشِز عنها المُفْرَط في حقِّها؛ كَمَنْ يَمْنَعُها -مثلاً- مِنَ التَّفَقُّعِ، أو يُسَيِّئُ عِشْرَتَها ويؤذيها، فهذا لها الحقُّ في الاقتصاصِ منه! بالألَّا تُعْطِيه حَقَّه كاملاً، فتمنعه مثل ما مَنَعُها مِنْ حَقِّها جزاءً وفاقاً.

أصلُ هذا في قولِ الله تعالى: ﴿فَمَنْ أَعْتَذَلْ عَلَيْكُمْ فَأَعْتَذُوا عَلَيْهِ يَمْثِلْ مَا أَعْتَذَلْ عَلَيْكُمْ﴾ [النِّسَاءُ: ١٩٤]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْتَبِرْ عَفَايُوهَا يُمِثِلْ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾ [النِّسَاءُ: ١٩٦].

وفي تقرير هذا التَّفْصِيلِ، يقول الحسين المظهري (ت ٧٢٧هـ) في معرض شرحه لهذا الحديث: «هذا إنما يكون إذا لم يَكُنْ غَضَبُ الزَّوْجَةِ بِسَبَبِ ظُلْمِ الزَّوْجِ عليها، فأما إذا كان الجرم للزَّوْجِ، بأن يؤذيها ويظلم عليها: فلم يَكُنْ على الزَّوْجَةِ بأسٌ بأن تَغْضِبَ على زوجها»^(٢).

ثم يُقال بعد زيادة في تبيان المراد الحقيقي من الحديث:

إنَّ المرأةَ إن كانت أَيْمَةً بِالنَّشُوزِ عن فراش زوجها، والتَّائِبِي عن قضاء حاجته، فإنَّ الزَّوْجَ أَيْمٌ في المُقَابِلِ إنَّه هو فَرَطٌ في حاجة زوجته أيضاً من غير بأسٍ يُلْحَقُ به أو مُشْغَلَةٌ أو عديم طاقة، إذا كان يُلْحَقُ المرأةَ مُضِرَّةً من ذلك، فقد جاء في الحديث: «وَلَا لَاهِلِكَ عَلَيْكَ حَقٌّ»^(٣).

وضابطُ هذا الأمرِ راجعٌ إلى العُرفِ، داخلٌ في عموم قولِ الله تعالى: ﴿وَعَاذُواْ بِهِنَّ بِٱلْعُرْفِ﴾ [النِّسَاءُ: ١٩].

(١) «فتح الباري» لابن حجر (٢٩٤/٩).

(٢) «المفاتيح في شرح المصابيح» للمظهري (٨٣/٤).

(٣) أخرجه البخاري في (ك: الصوم، باب من أقسم على أخيه ليفطر في التطوع، ولم ير عليه قضاء إذا كان أوفق له، رقم: ١٩٦٨).

فَأَمَّا تَغْلِيظُ الشَّرْعِ لِوِزْرِ الْهَاجِرَةِ لِفِرَاشِ الزَّوْجِيَّةِ عَلَى وَزْرِ الْهَاجِرِ مِنَ الزَّوْجِينَ، وَوُرُودُ التَّرْهِيْبِ فِي النَّصِّ فِي حَقِّ الزَّوْجَةِ دُونَ الزَّوْجِ، وَالَّذِي بِسَبَبِهِ تَطَرَّقَتِ الشُّبْهَةُ إِلَى ذَهْنِ الْمُعْتَرِضِ ابْتِدَاءً، فَأَذَاهُ إِلَى إِنكَارِهِ، فَجَوَابُهُ:

بأن يعلم أنَّ الرَّجُلَ فِي هَذَا الْأَمْرِ لَيْسَ كَالْمَرْأَةِ؛ إِذْ كَانَ أَوْضَعُ تَحْمُلًا لِدَوَاعِي الشَّهْوَةِ مِنْهَا، وَأَرْغَبُ فِي الْمَوَاقِعَةِ مِنْ حَيْثُ الْجَمَلَةِ، حَتَّى أَنَّهُ يَسْتَحِلُّ طَرِيقَ كَانَ يَسْتَحْيِجُ إِتِبَانًا مِثْلَهَا لِمَجَرَّدِ أَنْ يَقْضِيَ إِرْبَهُ!

وهذا مُشَاهِدٌ غَيْرُ مَنْكُورٍ مِنْ حَالِ الرَّجَالِ، فِي زَمَنِ رَخِصَتْ فِيهِ الْأَعْرَاضُ، وَابْتَدَلَتْ فِيهِ الْعَوْرَاتُ، وَانْتَشَرَتْ فِيهِ الشَّهَوَاتُ، وَأَشْهَرُ لَهَا فِي الطَّرِيقَاتِ، وَتَوَعَّلَتْ رَغْمًا فِي الْبُيُوتَاتِ!

يقول المَهْلَبُ بْنُ أَبِي صُفْرَةَ (ت ٤٣٥هـ): «إِنَّ صَبَرَ الرَّجُلِ عَلَى تَرْكِ الْجَمَاعِ أَوْضَعُ مِنْ صَبْرِ الْمَرْأَةِ، وَأَقْوَى التَّشْوِيشَاتِ عَلَى الرَّجُلِ دَاعِيَةُ النِّكَاحِ، وَلِذَلِكَ حَفِظَ الشَّارِعُ النِّسَاءَ عَلَى مَسَاعِدَةِ الرِّجَالِ فِي ذَلِكَ»^(١).

وَصَدَقَ اللَّهُ تَعَالَى، إِذْ رَغَّبَ عِبَادَهُ فِي الزَّوْاجِ، وَحَذَّرَهُمْ مِنْ مُوَاقِعَةِ الْفَاحِشَةِ، فَقَالَ خَتَامُ ذَلِكَ: ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَوْعِيًّا﴾ [الشَّعَرَةُ: ٢٨].

يقول طَاوُوسُ بْنُ كَيْسَانَ فِي تَفْسِيرِهَا: «أَيُّ ضَعِيفًا فِي أَمْرِ الْجَمَاعِ»، وَفِي رَوَايَةٍ عَنْهُ: «فِي أُمُورِ النِّسَاءِ، لَيْسَ يَكُونُ الْإِنْسَانُ فِي شَيْءٍ أَوْضَعُ مِنْهُ فِي النِّسَاءِ»^(٢).

وَأَقْرَبُهُ الطَّبْرِيُّ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى، وَنَسَبَهُ إِلَى أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْقُرْآنِ، فَقَالَ: «يَسَّرَ ذَلِكَ عَلَيْكُمْ إِذَا كُنْتُمْ غَيْرَ مُسْتَطِيعِي الطَّلْوِلِ لِلْحَرَائِرِ، لِأَنَّكُمْ خُلِقْتُمْ ضَعْفَاءَ عَجْزَةً عَنْ تَرْكِ جَمَاعِ النِّسَاءِ، قَلِيلِي الصَّبْرِ عَنْهُ، فَأُذِنَ لَكُمْ فِي نِكَاحِ فِتْيَانِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ عِنْدَ خَوْفِكُمْ الْعَنَتَ عَلَى أَنْفُسِكُمْ، وَلَمْ تَجِدُوا طَوْلًا لِحُرَّةٍ، لِثَلَا تَزْنُوا، لِقَلَّةِ صَبْرِكُمْ عَلَى تَرْكِ جَمَاعِ النِّسَاءِ؛ وَبِنَحْوِ الَّذِي قُلْنَا فِي ذَلِكَ قَالَ أَهْلُ التَّأْوِيلِ»^(٣).

(١) فتح الباري لابن حجر (٩/ ٢٩٥).

(٢) جامع البيان لابن جرير (٦/ ٦٢٥).

(٣) جامع البيان لابن جرير (٦/ ٦٢٤).

فَمَنْ كَانَ بِهَذِهِ الصِّفَةِ مِنَ الضَّعْفِ عَنِ الْمَوَاقِعَةِ، وَكَانَ الْبَسَاءُ أَصْبَرَ مِنْهُ عَلَى ذَلِكَ وَأَرْزَنَ، كَانَتْ الْمَفْسَدَةُ الْمُتَرْتِبَةُ عَلَى كَيْفِيَّتِهِ عَنْ شَهْوَتِهِ أَعْظَمَ فِي حَقِّهِ مِنَ الْمَرَأَةِ؛ وَمِنْهُ تَعْلَمُ لَمْ كَانَ الْأَمْرُ الشَّرْعِيُّ لَجْنِيهِ بِالْتَّعَجُّلِ إِلَى النِّكَاحِ أَشَدَّ وَآكَدَ مِنْ جَنْسِ النِّسَاءِ.

فَمَا مَعَشَرَ الشَّبَابِ، مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ^(١)!

يقول الوليُّ الدهلوي (ت ١١٧٦هـ): «لَمَّا كَانَتْ الْمَصْلَحَةُ الْمَرْعِيَّةُ فِي النِّكَاحِ: تَحْصِينُ فَرْجِهِ، وَجِبَ أَنْ تُحَقَّقَ تِلْكَ الْمَصْلَحَةُ، فَإِنَّ مِنْ أَصُولِ الشَّرَائِعِ، أَنَّهَا إِذَا ضُرِبَتْ مَظَنَّةٌ لشيءٍ، سَجَلُ^(٢) بِمَا يَحَقِّقُ وَجُودَ الْمَصْلَحَةِ عِنْدَ الْمَظَنَّةِ، وَذَلِكَ أَنْ تُؤَمَّرَ الْمَرَأَةُ بِمِطَاوَعَتِهِ إِذَا أَرَادَ مِنْهَا ذَلِكَ، وَلَوْلَا هَذَا لَمْ يَتَحَقَّقْ تَحْصِينُ فَرْجِهِ، فَإِنَّ أَبْتَ، فَقَدْ سَعَتْ فِي رَدِّ الْمَصْلَحَةِ الَّتِي أَقَامَهَا اللَّهُ فِي عِبَادِهِ، فَتَوَجَّهَ إِلَيْهَا لَعْنُ الْمَلَائِكَةِ عَلَى كُلِّ مَنْ سَعَى فِي فَسَادِهَا»^(٣).

فَكُلُّ هَذَا إِنَّمَا شُرِعَ لِتَحْقِيقِ مَصْلَحَةٍ جَلِيلَةٍ فِي نَظَرِ الشَّرِيعَةِ وَهِيَ حِفْظُ الْفُرُوجِ، فَإِنَّهَا إِنْ اِمْتَعَتْ بِهَوَايَا عَنْ حَاجَةِ زَوْجِهَا وَالحَالَةِ هَذِهِ، فَقَدْ حَالَتْ دُونَ تَحْقِيقِ تِلْكَ الْمَصْلَحَةِ، بَلْ تَسَبَّبَتْ فِي عَنَتِ الزَّوْجِ، وَتَسْلِيطِ الْوَسَاوِسِ عَلَيْهِ، فَتَوَزَّهَ عَلَى تَصْرِيفِ شَهْوَتِهِ كَيْفَ مَا اتَّفَقَ وَلَوْ بِحَرَامٍ -عِيَادًا بِاللَّهِ-؛ وَالرَّجُلُ فِي هَذَا أَقْدَرُ وَأَجْرُؤُ مِنَ الْمَرَأَةِ؛ فَضْلًا عَمَّا فِي هَذَا مِنْ تَضْيِيقِ الْمَعَاشِ فِي الْبُيُوتِ، وَانْفِكَالِكِ مَا بَيْنَهُمَا مِنْ مَوَاقِفَ غَلِيظَةٍ، وَزَوَاجِ سُوقِ الْعُحْرِ فِي الْمُجْتَمَعَاتِ، وَالْعِيَادِ بِاللَّهِ.

يقول ابن هبيرة: «إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا دَعَا امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ فَاِمْتَنَعَتْ: كَانَتْ ظَالِمَةً بِمَنْعِهَا إِيَّاهُ حَقَّهُ، فَتَكُونُ عَاصِيَةً لِلَّهِ بِمَنْعِ الْحَقِّ، وَبِالظُّلْمِ، وَبِكُفْرَانِ الْعَشِيرِ،

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي (ك: النِّكَاحِ، بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ، لِأَنَّهُ أَغْضَى لِلْبَصَرِ وَأَحْضَنَ لِلْفَرْجِ» وَهَلْ يَتَزَوَّجُ مَنْ لَا أَرْبَ لَهُ فِي النِّكَاحِ، رَقْم: ٥٠٦٥)، وَمُسْلِمٌ فِي (ك: النِّكَاحِ، بَابُ اسْتِحْبَابِ النِّكَاحِ لِمَنْ تَأَقَّتْ نَفْسُهُ إِلَيْهِ، وَوَجَدَ مَوْتَهُ، وَاشْتَغَالَ مِنْ عَجْزٍ عَنِ الْمَوْنِ بِالصَّوْمِ، رَقْم: ١٤٠٠).

(٢) كَذَا فِي الْمَطْبُوعِ، وَلَمْ أَتَّبِعْ مَعْنَاهَا فِي سِيَاقِ الْكَلَامِ.

(٣) حُجَّةُ اللَّهِ بِالْعَلَّةِ (٢/ ٢١٠).

ويتكدير عيش الصّاحب، ويسوء الرّفقة، ويكونها عرّضت زوجّها ونفسها لفتنة؛
فلذلك لعتّها الملائكة حتّى تُصبح، أو حتّى ترجع^(١).
فلأجل هذا كلّّه، كان الوعيد في هذا الباب للنّساء أشدّ منه للرّجال،
وأحسّم لمادّته، والله أعلم.

(١) «الإنصاح» لابن هبيرة (١٥٨/٧).

